

الإماراتية.. إنجازات من الأرض إلى الفضاء









عيد الاتحاد الخمسون: إيمان عبدالله آل علي

عاماً حققت فيها الإماراتية النجاحات، بعد أن سخرت الدولة لها كل الظروف والفرص التي تتيح لها الإبداع والعمل 50
باتقان من أجل المشاركة في تنمية الدولة، فقد حققت قفزات وتحولات مهمة تمثلت بمشاركتها في جميع المجالات
حتى تجاوزت معوقات تقدمها، وعززت إسهامها في شؤون الوطن.

اليوم، تقف الإماراتية وقفة شموخ واعتزاز في ظل الاتحاد، وتحتمي الدولة في اليوبيل الذهبي بما قدمته من إسهامات؛ حيث إنها لم تكتفِ بالعمل على الأرض؛ بل تعمل جاهدة لتصل إلى الفضاء، وتكون الجزء الرئيسي من مشاريع الدولة في الفضاء والتكنولوجيا والعلوم.

لقد اهتمّ المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، بتعليم المرأة معتبراً أن ذلك من أهم المحاور التي تسهم في ارتفاع مستوى التنمية، فعمل على تعليم الإناث في المدارس فازداد عدد الخريجات في الجامعات والكليات، لأنه كان يرى أن التعليم من الأساسيات المهمة للمرأة التي تطمح في مساندة أخيها الرجل في مسيرة بناء الوطن ونمائه، وإيماناً منه – طيب الله ثراه – بالدور الذي تؤديه المرأة الإماراتية والمكانة التي بلغتها بما قدمته أوائل النساء الإماراتيات في أهم المجالات.

الحرف اليدوية

ظل دور الإماراتية في الجانب المهني في عصر ما قبل النفط منحصراً في بوتقة الاشتغال بالحرف اليدوية، ومن بين أشهر الحرف اليدوية التي برعت وتفننت فيها الإماراتية، الصناعات المعتمدة على سعف النخيل وصناعة الخوص؛ حيث كان للمرأة الحظ الأوفر منها، فقسوة الحياة في المجتمع الإماراتي قديماً دفعت بالمرأة إلى توفير حاجيات أسرتها، ومساعدة زوجها. ويصنع من الخوص الحصير، وهو مثل السجاد الذي نعرفه اليوم، ويكون مستطيل الشكل، عليه بعض النقوش الجميلة، وحجمه يكون تبعاً للمكان الذي سيوضع فيه. ويصنع من الخوص أيضاً السرود الذي يفرش على الأرض ليتم تناول الطعام عليه. وسجادات الصلاة هي أيضاً إحدى منتجات الحصير، وتتميّز بنقوشها الهندسية البديعة. إلى جانب أسرة الأطفال حديثي الولادة وصناعة السلال والأقفاص والحبال كانت أيضاً تصنع من الخوص.



المنصب الوزاري

ما قام به مؤسس دولة الإمارات المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، أول نوفمبر من عام 2004 بإصداره مرسوماً اتحادياً بتعيين لبنى القاسمي وزيرة للاقتصاد والتجارة كأول امرأة إماراتية تشغل منصباً وزارياً،

كانت البداية في تولي المرأة الإماراتية حقيبة وزارية، وبعدها تم تسريع العملية السياسية بعد تولي صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم رئاسة الحكومة الاتحادية عبر انتخاب أمل القبيسي أول امرأة في المجلس الوطني الاتحادي عام 2006، ليكمل شيوخ الإمارات هذا التوجه بتعيينهم ثماني نساء أعضاء في الهيئة البرلمانية من بين حصة إماراتهم من النواب العشرين المعيّنين

وتصديقاً لثقة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، بأهمية دور المرأة في العملية التنموية، أمر سموه بتعيين مريم الرومي وزيرة للشؤون الاجتماعية في فبراير 2006، ليتبعها في 17 فبراير 2008 بتعيين ريم الهاشمي والدكتورة ميثاء سالم الهاشمي وزيرتي دولة، ليرتفع بذلك عدد الوزارات في الحكومة الاتحادية

الأولى عربياً

المكانة العالمية والإقليمية المتقدمة لدولة الإمارات حالياً في التوازن بين الجنسين تستند إلى إرث عميق ونهج أصيل أرسى دعائمه المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، قبل 50 عاماً؛ حيث تأصلت روح التوازن بين الجنسين في الأسس التي بنيت عليها الدولة ولا تزال تلهم القادة والرواد وشباب الوطن وتشجع المرأة لتصبح مساهماً وشريكاً فاعلاً في بناء الدولة

وحسب بيانات تقرير التوازن بين الجنسين «التوازن لغد أفضل» فإن دولة الإمارات تقدمت في مؤشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين، وأصبحت الإمارات الدولة العربية الأولى في التصنيف وتحتل المرتبة الـ 18 في المؤتمر العالمي لعام 2020

وأشار التقرير إلى أن دولة الإمارات حققت هدفها لعام 2021، قبل عام من استحقاقه، وأصبحت بين أفضل 25 دولة في العالم في المساواة بين الجنسين، لافتاً إلى أن دولة الإمارات كانت في المرتبة الـ 49 عالمياً في المساواة بين الجنسين عام 2015

وذكر التقرير، أن 77% من الإماراتيات يلتحقن بالتعليم العالي، ولفت تقرير «التوازن لغد أفضل» إلى أن 56% من الخريجين في تخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في دولة الإمارات، من النساء، فيما بلغت نسبة تغطية الرعاية الصحية ما قبل الولادة 100%. وأفاد تقرير «التوازن لغد أفضل» أن سيدات الأعمال الإماراتيات يشكلن نحو 21% من إجمالي سيدات الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، وهي أعلى نسبة مئوية على مستوى دول المجلس

وتناول التقرير دور سيدات الأعمال، موضحاً أن المرأة الإماراتية تشكل 15% من مقاعد مجالس الغرف التجارية والصناعية في الدولة، وتسهم الشركات المملوكة من قبل النساء بنسبة 10% من القيمة الإجمالية للقطاع الخاص الإماراتي، حسب تقرير مجلس سيدات أعمال الإمارات لعام 2016

ثم تحدث التقرير عن دور المرأة في الحكومة والمشاركة السياسية؛ حيث تشكل النساء 50% من أعضاء المجلس الوطني الاتحادي وتعد الدولة من أكثر الدول تمثيلاً للمرأة في البرلمان متفوقة على المملكة المتحدة وأمريكا؛ حيث تشكل النساء نحو 32% و 19% من البرلمان والكونجرس على التوالي



.وفي عام 2019، شغلت 9 نساء منصب وزير في مجلس الوزراء بدولة الإمارات

.ووفقاً للتقرير، فإن أحدث بيانات سوق العمل تشير إلى أن 66% من موظفي الحكومة الاتحادية في الدولة من النساء

سيدات أعمال

مجال الأعمال والمال لم يعد بعيداً عن المرأة الإماراتية، فقد تفوقت الإماراتية في مجال المال والأعمال، وبلغت الأرقام، فقد وصل عدد سيدات الأعمال الإماراتيات، وفقاً للبيانات الرسمية، في عام 2018 إلى نحو 23 ألف سيدة، يُدرن مشروعات تتجاوز قيمتها 50 مليار درهم، ويشغلن 15% من مجالس إدارات غرف التجارة والصناعة في الدولة، فيما تبلغ نسبة الإماراتيات العاملات في مؤسسات وشركات القطاع الخاص المسجلة لدى وزارة الموارد البشرية والتوطين، نحو 57.3% من إجمالي الكوادر الوطنية العاملة في هذا القطاع

وبدأت النساء الإماراتيات بدخول السوق بعد وقت قصير من إعلان اتحاد دولة الإمارات عام 1971؛ حيث ارتفعت نسبة النساء العاملات من 3.4% في عام 1975 إلى 11.7% في عام 1995. أما اليوم فتشكل المرأة الإماراتية نسبة 66% من مجمل القوى العاملة في القطاع الحكومي، ونحو 30% منها تمثل القيادات النسائية التي تتبوأ مواقع صناعة القرار، وتمثل المرأة الإماراتية نحو 71% من مجمل الخريجين الإماراتيين

وبرزت المرأة الإماراتية في الجانب الاقتصادي بشكل ملموس؛ حيث تشكل سيدات أعمال الإمارات نحو 21% من إجمالي سيدات الأعمال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتعد النسبة الأعلى على مستوى دول المجلس.

واليوم أصبحت المرأة في الإمارات جزءاً لا يتجزأ في تحقيق استراتيجيات بناء الدولة وتحقيق رؤيتها بأن تكون من أفضل 25 دولة في مؤشر التوازن بحلول عام 2021.

هناك أيضاً 12 ألف سيدة أعمال إماراتية تصل قيمة استثمارتهن إلى 45 مليار درهم (12.2 مليار دولار) ويسهمن في العمل وإدارة 23 ألف مشروع اقتصادي وتجاري.

وتمتلك السيدات 33% من المشروعات التي تزيد إيراداتها على 100 ألف دولار.

وبلغت نسبة مشاركة المرأة في وظائف القطاع العام أكثر من 66% وفي قوى العمل الوطنية 25% وفي الأعمال الحرة 15%. وفي المشاريع الصغيرة والمتوسطة 30.

رائدة فضاء

المرأة في الإمارات اليوم مختلفة، أثبتت كفاءتها في كافة القطاعات، وجنت ثمار التطوير، وباتت طموحاتها لا تحدها حدود، حتى دخلت عالم الفضاء، بعد أن أعلن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، عن اسمي رائدي الفضاء الإماراتيين الجديدين ضمن برنامج الإمارات لرواد الفضاء في دورته الثانية، ومن بينهما أول رائدة فضاء عربية، في خطوة تترجم سعي الإمارات المتواصل نحو الريادة عالمياً في مجال استكشاف الفضاء، ليواصل مسيرة الإنجاز العلمي لدولة الإمارات في قطاع الفضاء عربياً وعالمياً ضمن فريق وطني من رواد الفضاء المؤهلين القادرين على تحقيق تطلعات الدولة في الاستكشافات العلمية، والمشاركة في رحلات الاستكشاف الفضائية المأهولة. وقال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم: «نعلن بحمد الله عن اثنين من رواد الفضاء الإماراتيين الجدد.. بينهما أول رائدة فضاء عربية.. نورا المطروشي ومحمد الملا..». «تم اختيارهما من بين أكثر من 4000 متقدم.. ونعول عليهما لرفع اسم الإمارات في السماء

نورا المطروشي إماراتية حاصلة على شهادة البكالوريوس في الهندسة الميكانيكية من جامعة الإمارات عام 2015، ولديها خبرة في مجال الهندسة.. وقد تميزت المطروشي في مجالات الهندسة والرياضيات خلال مسيرتها الأكاديمية، وحققت المركز الأول على مستوى الإمارات في أولمبياد الرياضيات الدولي عام 2011، كما مثلت شباب الإمارات في مؤتمر الشباب في الأمم المتحدة في صيف 2018 وشتاء 2019.

وامتد تمكين المرأة في الإمارات في تخصصات العلوم والتكنولوجيا والفضاء، وهو ما ظهر جلياً في نجاحها في وصول «مسبار الأمل» الإماراتي إلى مدار كوكب المريخ؛ حيث وصلت نسبة مشاركة المرأة الإماراتية في مشروع «مسبار الأمل» إلى 34% من فريق العمل و80% من الفريق العلمي الخاص بالمسبار.



السلك العسكري

لتمكين المرأة الإماراتية في الجانب العسكري استحدثت هيئات عسكرية خاصة لنساء الإمارات، سميت بأسماء الفارسات العربيات المجيدات، من أمثال خولة بنت الأزور، وتشرف كلية خولة بنت الأزور العسكرية على تدريب النساء اللواتي بدأت أفواجهن تتوالى منذ عام 1992، الذي شهد تخرج 59 امرأة، بعد دورة تدريبية استمرت ستة شهور، تضمنت، إلى جانب التعليم النظري، تدريباً عسكرياً منتظماً

الاستراتيجية الوطنية

إطلاق سموّ الشيخة فاطمة بنت مبارك، رئيسة الاتحاد النسائي العام، الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية، رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة في دولة الإمارات 2015 – 2021، يوفر إطاراً عاماً ومرجعياً وإرشادياً لكل المؤسسات الحكومية الاتحادية والمحلية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني في وضع خطط وبرامج عملها، من أجل توفير حياة كريمة للمرأة لجعلها متمكنة، ريادية، مبادرة، تشارك في كل المجالات العملية التنموية المستدامة، بما يحقق جودة الحياة لها، وتسعى الاستراتيجية إلى تمكين وبناء قدرات المرأة الإماراتية، وتذليل الصعوبات أمام مشاركتها في كل المجالات، لتكون عنصراً فاعلاً ورائداً في التنمية المستدامة، ولتتبوأ المكانة اللائقة بها، لتكون نموذجاً مشرفاً لريادة المرأة في كل المحافل المحلية والإقليمية والدولية؛ وذلك من خلال تحقيق جملة من الأولويات

خط الدفاع الأول

كان للمرأة حضورها القوي خلال جائحة كورونا، فقد لعبت دوراً مهماً، وكانت متواجدة في خط الدفاع الأول للتصدي لوباء كوفيد-19، وأصبحت بهذه المنجزات نموذجاً ملهماً لجميع النساء على مستوى العالم، وشكلت جزءاً لا يتجزأ من منظومة عمل وطني مشترك تتضافر فيه جميع الجهود، من أجل احتواء تداعيات الوباء؛ حيث أثبتت دورها المتميز في صفوف خط الدفاع الأول لمواجهة الفيروس ولعبت دوراً محورياً في نجاح منظومة العمل عن بُعد، وبذلت قصارى الجهود في حماية ورعاية جميع أفراد أسرتها خلال هذه الأزمة، وبرز حضور المرأة الإماراتية اللافت في ميدان العمل التطوعي منذ بداية انتشار الفيروس؛ حيث ساهمت في تقديم الدعم والمساندة لجميع الفئات المتضررة وأصررت على أن تكون جزءاً من هذا العمل الوطني الذي يحظى بتضافر كافة الجهود المخلصة، من خلال تقديم الدعم والمساندة

عقول وكفاءات

ساهمت المرأة الإماراتية في تسطير الإنجاز التاريخي في مجال البرنامج النووي السلمي الإماراتي، والذي تمثل في بداية التشغيل الآمن والناجح لأولى محطات بركة للطاقة النووية السلمية واستكمال عملية ربط المفاعل بشبكة الكهرباء الرئيسية للدولة ووصول أول ميجاواط من الكهرباء الصديقة للبيئة إلى المنازل والقطاعات التجارية.

ومثلت المرأة الإماراتية نسبة كبيرة من العقول والكفاءات التي تسلحت بالمعرفة لخوض غمار هذا التحدي؛ حيث شكلت قرابة 20% من مجموع موظفي مؤسسة الإمارات للطاقة النووية والشركات التابعة لها شركة نواة للطاقة وشركة بركة الأولى، وهي من أعلى النسب في قطاع الطاقة النووية على مستوى العالم، بينما تصل نسبة النساء العاملات في موقع محطات بركة إلى نحو 10%، وهو ما تحقق بفضل التزام المؤسسة بتنفيذ توجيهات القيادة الرشيدة الخاصة بأولوية تطوير الكفاءات الإماراتية وتمكين المرأة.

نموذج عالمي

تعد الإمارات اليوم نموذجاً عالمياً رائداً في حماية حقوق المرأة بفضل البيئة التشريعية الداعمة لها المتمثلة بالدستور وسلسلة القوانين الاتحادية والقرارات الوزارية والمحلية التي كفلت تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة، إضافة إلى الآليات الوطنية وجهات الدعم المتمثلة في مؤسسات تمكين المرأة وعلى رأسها الاتحاد النسائي العام الذي كان له الدور الأكبر منذ قيام الدولة في تذليل الصعوبات أمام نهوض وتمكين المرأة، عبر إطلاقها البرامج والمبادرات التي ساهمت في بناء قدرات المرأة في مختلف المجالات.

ويمكن القول إن عامي 2019 و2020 يعدان عامي المرأة بامتياز في دولة الإمارات التي أصدرت خلالهما نحو 11 قانوناً جديداً وتعديلاً تشريعياً أنصبت جميعها في مصلحة تعزيز حقوق المرأة وتمكينها في كافة المجالات.